



إصدار الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية في أفغانستان

Issuing Sukuk and its Role in Economic Development in Afghanistan

Farid Ahmad Heravi & Ashurov Sharofiddin

IiUM Institute of Islamic Banking and Finance (IiIBF)

International Islamic University Malaysia

Faridahw1986@gmail.com

ashurov@iium.edu.my

الملخص

توسعت الهندسة المالية الإسلامية في العالم، واتجهت الأنظار في دول كثيرة إلى أدوات و صيغ التمويل الإسلامي للوصول إلى النمو الاقتصادي؛ ومن أهمها الصكوك الإسلامية، إذ لقيت الصكوك في هذه الأونة الأخيرة نجاحًا ملحوظًا في كثير من الدول الإسلامية و غير الإسلامية، وعالجت العديد من الأزمات المالية فيها؛ لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير السيولة، وسد عجز الموازنة العامة، وتقليل البطالة، وزيادة الناتج المحلي والدخل الفردي، فعلى سبيل المثال ساهم إصدار الصكوك في الإمارات العربية المتحدة بعد تمويل أهم المشاريع البنية التحتية مثل ميناء خليفة عام 2012م في ازدياد الناتج المحلي، حيث وصل إلى 18.3 مليار درهم عام 2017م مقارنة بعام 2007م الذي بلغ 181 مليون درهم. كما أصدرت ماليزيا الصكوك السيادية لتمويل البنية التحتية مثل: المطارات ومحطات القطار (MRT) والطرق الرئيسة، مما أفضى إلى ازدياد فرص العمل وتقليل البطالة والفقر، وازدياد الدخل الفردي؛ إذ ارتفع من 600 دولار عام 2003م إلى 11371 في عام 2022م، كما زادت ميزانيتها العامة إلى 57.37% عام 2011م بعد أن كانت تعاني بسبب الأزمة المالية عام 2008م. أما أفغانستان فهي تعاني من المشاكل الاقتصادية، وهذا يتطلب منها أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية بما يحقق تنوع مصادر التمويل الإسلامي خاصة إصدار الصكوك. وقد استخدم الباحث في هذا المقال المنهج الكيفي التحليلي، حيث جمع البيانات من الكتب والمقالات والمجلات والتقارير الرسمية، ثم قام بتحليلها كميًا، وتوصل إلى أن إصدارات الصكوك في أفغانستان وتمويلها يحقق معدلات نمو اقتصادي عالية ويساهم في التنمية المالية. كما يوصي الباحث دولة أفغانستان أن تهتم بإصدار الصكوك والاستثمار فيها لحل الصعوبات المالية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، التنمية الاقتصادية، أفغانستان.

Abstract:

Islamic financial engineering has expanded globally, with many countries turning their attention to Islamic finance tools and formulas to achieve economic growth. Among the most important of these is Islamic Sukuk, which has recently seen remarkable success in many Islamic and non-Islamic countries. Sukuk has addressed numerous financial crises in these countries due to its contribution to economic development, liquidity provision, public budget deficit reduction, unemployment reduction, and increases in GDP and individual income. For instance, the issuance of Sukuk in the United Arab Emirates after funding major infrastructure projects like Khalifa Port in 2012 led to an increase in GDP, reaching 18.3 billion dirhams in 2017 compared to 181 million dirhams in 2007. Malaysia also issued sovereign Sukuk to finance infrastructure such as airports, MRT stations, and main roads, leading to more job opportunities, reduced unemployment and poverty, and increased individual income; it rose from 600 dollars in 2003 to 11371 dollars in 2022, and its general budget increased to 57.37% in 2011 after suffering from the 2008 financial crisis. Afghanistan, however, is experiencing economic problems, requiring a reconsideration of its economic policy to diversify Islamic financing sources, especially Sukuk issuance. In this article, the researcher used a qualitative analytical approach, gathering data from books, articles, journals, and official reports, and then qualitatively analyzing them. The study concludes that Sukuk issuances in Afghanistan and their financing achieve high economic growth rates and contribute to financial development. The researcher also recommends that Afghanistan focus on issuing and investing in Sukuk to solve financial difficulties.

Keywords: Islamic Sukuk, Economic Development, Afghanistan.

مقدمة:

ولاشك أن التنمية الاقتصادية و التطوير المالي من الأهداف الرئيسية في كل بلد وتحاول البلاد للوصول إليها، ومن ناحية أخرى، فإن العديد من الدول الإسلامية ومنها أفغانستان تعاني من الصعوبات المالية والتحديات الاقتصادية؛ بسبب شح الموارد المالية، وعجز تمويل الموازنة العامة، وضعف التنمية الاقتصادية، وقلة مصادر التمويل وصعوبتها، لذا تلجأ إلى الاقتراض الخارجي، أو تمويل المشاريع بصيغ تقليدية لتنميتها الاقتصادية التي هي هدف أساس لجميع البلاد الإسلامية وغيرها، وبناء على ذلك يحتاج كل بلد إلى صيغ مصادر تمويلية جديدة مؤثرة لتوفير تمويل المشروعات والأنشطة الحكومية والخاصة التي تساعد في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية، وعلى رأسها مشروعات البنية التحتية والصناعات الإستراتيجية، لأجل ذلك أصبح التفكير في إيجاد بدائل تمويلية إسلامية جديدة مؤثرة بدل أدوات التمويل التقليدية أحد نقاط الاهتمام الملحة خلال العقود الثلاث الماضية، الذي تمحور أساساً حول الصكوك الإسلامية التي تعدُّ أبرز الأدوات التمويلية الإسلامية، وتستخدم في تعبئة المدخرات وجذب السيولة اللازمة ليتمَّ تحويلها لتمويل المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على الدولة والمستثمرين في تلك الصكوك. وقد لاقت الصكوك الإسلامية شهرة وانتشاراً واسعاً في كثير من

دول العالم خاصة الإسلامية، وذلك لما حققته من نتائج إيجابية في مجالات التمويل والاستثمار في كثير من القطاعات الاقتصادية، لذا وسعت كثير من الحكومات حول العالم، ومنها حكومة ماليزيا، (مصطفى، 2017) والبحرين والسعودية وقطر والإمارات وغيرها في إصدار الصكوك الإسلامية؛ لما لها من أهمية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، سواء في تمويل عجز الموازنة، أو تنشيط الأسواق المالية، أو تمويل المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية، وتوفير فرص العمل ومحاربة الفقر وغيرها (بوقانة، 2021).

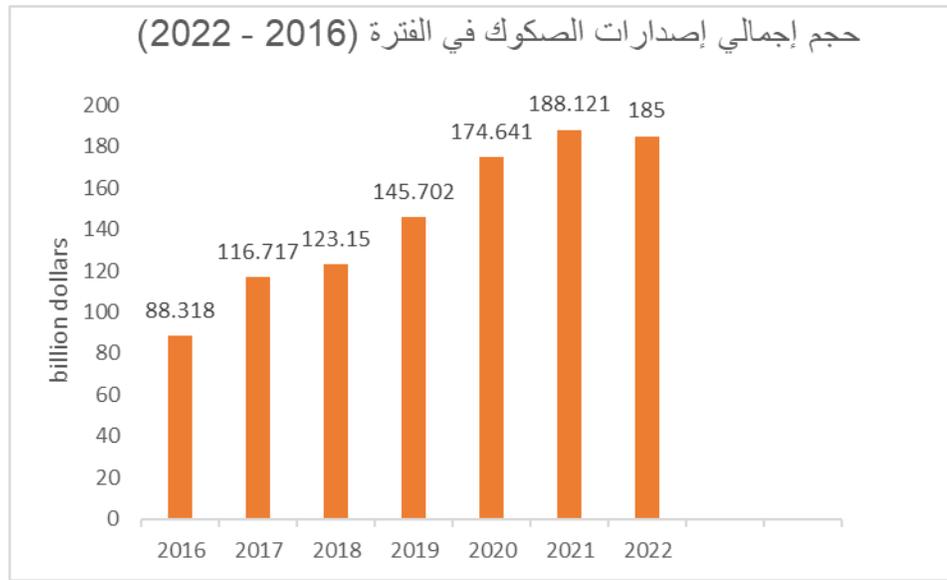
لقد ساهمت الصكوك الإسلامية مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مجالات مختلفة، فكانت أداة لجمع الموارد المالية وتمويل المشروعات الاستثمارية، بالإضافة إلى استقطاب الأموال من الأسواق الموازية، وتحقيق التوزيع العادل للثروة، على سبيل المثال، كان لها دور ملحوظ في تمويل مجال الطاقة واستخداماتها، فقد ساهم قطاع الطاقة مساهمة كبيرة في تمويل البنية التحتية الماليزية بنسبة 6.66% الذي يعد أكبر قطاع مساهم في تمويل التنمية الاقتصادية بماليزيا بعد القطاع الحكومي والمالي (طيبة عبد العزيز، 2017)، كما ساهمت في تمويل قطاع الطاقة المتجددة والتقنية المستدامة، حيث أصدرت شركة تادوا وإينرجي - شركة تعمل في مجال الطاقة المتجددة في ماليزيا - للاستثمار بقيمة 250 مليون رنجيت لتمويل بناء محطات الطاقة الكهروضوئية واسعة النطاق لفترة تتراوح بين عامين و16 عامًا، وفي عام 2018م أصدرت شركة كوانتوم بارك أكبر صك أخضر إسلامي في العالم بقيمة مليار رنجيت ماليزي؛ لتمويل بناء أكبر مصنع للطاقة الكهروضوئية في ثلاث مقاطعات، هي كيدا وميلاي وتيرينجانو (مجدي، 2018). وكذلك ساهمت الصكوك في تمويل قطاع المواصلات والمنشآت الاقتصادية، إذ سجل قطاع المواصلات 6.22% من إجمالي القطاعات في دولة ماليزيا، وكان ذلك الإصدار لإنشاء خطوط السكة الحديدية في ماليزيا، وإنشاء ميناء خليفة بالإمارات عام 2012م الذي ساهم في استقبال البضائع وتصديرها، وكذلك في تطوير شبكة المواصلات وتوسيعها. كما أن لها دورًا ملحوظًا في تطوير قطاع المنشآت الاقتصادية، ومن أهمها إنشاء مصانع ومؤسسات في الإمارات العربية المتحدة، مثل مجمع المصانع لصناعة الحلال، والمركز التكنولوجي لريادة الأعمال، ومشروع سلمى الإنساني في دبي، وكذلك لها دور كبير في مجال الصحة والتعليم، مثل تمويل الطلاب والمؤسسات التعليمية من استثمار حصيلة الاكتتاب في الصكوك الوقفية في ماليزيا، وإنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، مثل رياض الأطفال والمدارس والجامعات والمعاهد المهنية، كما هو الحال في ماليزيا (عنتر، 2020). والصكوك الخضراء، وهي الأوراق المالية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوجه نحو الاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعيًا في إطار التنمية المستدامة التي تستخدم في التقنية الخضراء، والعمارة الخضراء، وفي النقل المستدام وفي الطاقات المتجددة النظيفة، مثل إصدار صكوك الاستصناع لصناعة الألواح الشمسية وتوربينات

الهواء، أو استخدام صكوك المراجعة أو السلم لشرائها وتأجيرها ووقفها في المساجد والمدارس والمستشفيات، والمباني الخضراء منخفضة الكربون، وفي الحفاظ على التنوع الحيوي، والإدارة المستدامة للمياه، والإدارة المستدامة للنفايات (حسني، 2021)، وقد أصدرت شركة تاداو إنرجي (Tadau energy) للطاقة في ماليزيا أول صكوك خضراء عام 2017م بقيمة 250 مليون رينجيت ماليزي ما يعادل (58 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع للطاقة الشمسية في البلاد، تلتها (Quantum solar park) بقيمة 1 مليار رينجيت ماليزي ما يعادل (236 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع للطاقة الشمسية، وبعدها أصدرت ماليزيا مجموعة كبيرة من الصكوك الخضراء، وحاليًا لديها أكبر عدد من إصدارات الصكوك الخضراء (بوزريع، 2021).

أن الصكوك الإسلامية أداة معروفة منذ القدم إلا أنها تعدُّ من المواضيع المستجدة على الساحة الاقتصادية في حاضرتنا؛ تبعًا لتعقيدات التجارة وحاجة الجهة المصدرة إلى التمويل، والرغبة في الاستثمار لدى حملة الصكوك. وهي وسيلة مهمة تعتمد عليها الشركات والمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية والحكومات للحصول على السيولة أو استثمار فائض سيولتها فيها (محمد علي، 2014). كما تساعد الصكوك الإسلامية هذه المؤسسات المذكورة في توسيع عمق السوق المالي وزيادة اللجوء إليه، وسد عجز الموازنة، وتوفير السيولة الخارجية اللازمة، وتقوم على المشاركة في الربح والخسارة، ولها دور كبير في زيادة حجم الاستثمارات المالية التي تنعكس انعكاسًا إيجابيًا على اقتصاد الدولة (ساسبي، 2021). وهذا ينعكس إيجابًا أيضًا على دخل الفرد والدخل القومي عامة، وتساعد كذلك في تقليل نسب البطالة في البلاد، وفي زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، مما يسهم في زيادة الإنتاج، ومن ثم انتعاش اقتصاد الدولة عمومًا، مما يحسن موقعها الإستراتيجي من جميع النواحي الأخرى، إضافة إلى أنها ذات أخطار أقل. ولذلك لم يعد إصدار الصكوك قاصرًا فقط على المؤسسات أو الدول الإسلامية، بل أصبحت الدول الغربية تصدر الصكوك الإسلامية، فعلى سبيل المثال قامت ولاية ساكسوني - أنهالت الألمانية بإصدار أول صكوك إسلامية في بلد غير مسلم عام 2004م بقيمة 100 مليون يورو، وحاليًا تصدر أمريكا وبريطانيا وفرنسا وكثير من البلاد الغربية الصكوك ويتعاملون بها، التي يصل سعرها مليون دولار أمريكي (رامي، 2019).

ومن أبرز الأمثلة الناجحة في العالم هي التجربة الماليزية؛ حيث احتلت الريادة في مجال التمويل المالي الإسلامي في العالم باستخدام الصكوك الإسلامية، ومع مرور الوقت وحسب الحاجة، تبتكر أنواعًا مختلفة من الصكوك، حيث أصدرت مؤخرًا صكوكًا خضراء وصكوكًا سيادية حققت من خلالها نموًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، إذ بلغ إجمالي الصكوك المستحقة عالميًا عام 2022م 742.3 مليار دولار أمريكي، وبلغت إجمالي إصدارات الصكوك عام 2022م 185.0 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2021م كان إجمالي الصكوك

المستحقة 695.1 مليار دولار أمريكي (Refinitive sukuk report, 2023) ، وقد بلغ حجم إجمالي إصدارات الصكوك العالمية (طويلة الأجل وقصيرها) 188.121 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، بينما كان حجم إصدارها 174.641 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، وفي عام 2019م كان 145.702 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2018م بلغ حجم إصدارها 123.150 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2017م بلغ 116.717 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2016م بلغ حجم إصدارها 88.318 مليار دولار أمريكي . (IIFM annual report of 2021) والشكل رقم (1) أدناه يبين حجم إصدار الصكوك العالمية في الفترة: (2016 - 2022)



يتضح من الشكل رقم (1) أن إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية كان في تطور مستمر في الفترات المذكورة، حيث بدأت الإصدارات بـ 88.318 مليار دولار أمريكي إلى أن بلغت 185 مليار دولار أمريكي عام 2022م، وقد تراجعت قليلاً عام 2021م حيث كانت حجم الإصدارات 188.121 مليار دولار أمريكي، بسبب تفشي جائحة كورونا في البلاد التي تصدر الصكوك .

من هنا يعدُّ طرح موضوع الصكوك الإسلامية بديلاً عن السندات التقليدية مساهمة مهمة من الباحث في تطوير اقتصاد أفغانستان، فقد كان النظام الاقتصادي في أفغانستان يتبع النظام الرأسمالي وفقاً للمادة 10 من الدستور، وحينها لم تواجه أفغانستان مشاكل اقتصادية كثيرة بسبب المساعدات الخارجية، حيث كانت تشكل 70% من الميزانية العامة، أما بعد تغيير النظام السياسي في 15 أغسطس عام 2021م فقد واجهت صعوبات مالية كثيرة، وانخفض الإنتاج المحلي على الفور بنسبة 20.7%، وانهار الاقتصاد، وازداد مستوى

الفقر، حيث كان 19 مليون نسمة من أصل 40 مليون نسمة (45.5%) تحت خط الفقر عام 2020م، وازداد إلى 34 مليون (90%) عام 2022م، ووضعت أفغانستان في قمة أفقر دولتين أو ثلاث دول في العالم، كما ارتفع عجز الميزانية في عام 2022م بنسبة 28% مقارنة بعام 2020م، وهذا يرجع إلى عدة عوامل، هي التحول السياسي، وانقطاع 70% من المساعدات الخارجية، وتجميد الأصول والأموال في الخارج، وعدم الاعتراف بالحكومة، وعدم قدرة البنوك على توفير السيولة الكافية. مع أن هناك بعض الإيجابيات أيضاً من انخفاض مستوى الفساد ومعدل التضخم واستقرار سعر الصرف إلا أن الآفاق الاقتصادية لأفغانستان تبدو صعبة إن حُفِضت المساعدات الدولية (official reports, December, 2022 UNDP)؛ لذا فإن هذا الطرح مهم لإبراز خصوصية الأدوات المالية الإسلامية، وقدرتها على تعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات، وتقليل نسب البطالة والقضاء على الفقر بعيداً عن أدوات التمويل التقليدية. وهذا سيكون سعيًا بسيطاً من الباحث وخطوة صغيرة منه لتتخلص بلده ومواطنيه من التبعية الفكرية الاقتصادية، التي لا زالت تسيطر على مجتمعه وبلده ومراكزه العلمية والبحثية. وقد أشار الباحث إلى التجارب الدولية - الماليزية نموذجاً - في إصدار الصكوك ودورها التنموي، وكيفية الاستفادة منها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة السيولة على مستوى المصارف الإسلامية، وكذلك تمويل الموازنة العامة للدولة، وفي إعمار الممتلكات، وتمويل المشروعات الحكومية. ولكن ما كيفية استخدام تلك الأداة التمويلية؟ لذا قام الباحث باختيار موضوع الصكوك وتوضيح فكرتها وأهميتها الاقتصادية، وعرض تجارب بعض الدول (ماليزيا) لتكون منوالاً للبلاد الإسلامية خاصة أفغانستان التي تسعى إلى نهضة شعبها وتحقيق مزيد من التقدم والنمو.

إشكالية الدراسة:

تعدُّ التنمية الاقتصادية من أهم المؤشرات التي تدل على نجاح اقتصاد البلد وتطورها، كما تعدُّ مؤشراً لنجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في البلاد، وكذلك هي أحد المؤشرات الدالة على التطور والرفاهية الخاصة بالمجتمع. وتكمن أهمية التنمية الاقتصادية في إدارة هذه الموارد، من تحسين معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل لهم، وتوفير السلع والخدمات في البلد، وتقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وموازنة ميزان المدفوعات وتحقيق الأمن القومي، ولا شك أن للتمويل الإسلامي دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، إذ هو المنهج القويم الذي يصلح لكل زمان ومكان، أتاح أدوات تمويلية كثيرة لتوفير مصادر الأموال والأنشطة الاقتصادية. من ناحية أخرى، تتسبب الاقتصادات المتخلفة في العديد من المشكلات، مثل ارتفاع الرسوم البيانية للجريمة والبطالة والفقر والعداء والحرب وما إلى ذلك، وهذه المشاكل المذكورة الاقتصادية والاجتماعية جميعها موجودة في أفغانستان؛ لوجود الاقتصاد المتخلف، والأزمات المالية، وقد جاء في تقرير الأمم المتحدة في

2023/04/18 حول المشاكل الاقتصادية في أفغانستان، أن القيود الصارمة المفروضة على قدرة المرأة على الدراسة والعمل ساهمت في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي الكارثي في أفغانستان، وتنبأ بعواقب وخيمة على السكان. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة يقدر الناتج المحلي بنحو 14.3 مليار دولار عام 2021م، وتعدُّ أفغانستان من البلاد ذات الدخل الفردي الأدنى في العالم؛ حيث يقدر أن حوالي 90 في المئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، كما يعاني ما يقرب من 23 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، في حين يعاني أكثر من مليوني طفل من سوء التغذية في يونيو 2022م. وتعتمد أفغانستان الآن كثيراً على المساعدات الدولية، إلا أن هناك بعض العلامات المشجعة مثل ارتفاع الصادرات، والزيادة المتوقعة بنسبة 8% في الإيرادات المالية المحلية، واستقرار سعر الصرف وانخفاض التضخم، وترجع هذه التطورات إلى التمويل الدولي واسع النطاق للمساعدات الإنسانية التي بلغت 3.7 مليار دولار أمريكي عام 2022م، إذ أرسلت الأمم المتحدة 3.2 مليار منها إلى أفغانستان عام 2022م، إلا أن ذلك لا يدل على انتعاش اقتصادي دائم، ومن المتوقع انخفاض دخل الفرد عام 2024م وأن يصل التضخم إلى 10%. ووفقاً إلى التقرير سيؤدي أي خفض في المساعدات الدولية إلى تدهور الآفاق الاقتصادية لأفغانستان، وسيستمر الفقر المدقع لعقود، لذلك تطالب الأمم المتحدة بمساعدات تبلغ 4.6 مليار دولار عام 2023، وهو الحد الأدنى المطلوب لمساعدة الأفغان المحتاجين) تقرير الأمم المتحدة - 2023 /04/18 - <https://news.un.org/ar/story/2023/04/1119737> - وقد ذكرت نسبة البطالة والفقر والامية في المحور الثالث ضمن الجدول كذلك. لذا تحتاج أفغانستان إلى إصدار أدوات مالية جديدة للتطوير المالي ومكافحة الأزمات الاقتصادية، ومن ناحية البحث العلمي لم يكتب أحد - في حدود اطلاع الباحث - في هذا المجال عن هذا البلد الإسلامي المفتقر إلى النمو والتطور المالي حتى الآن .

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى بيان دور إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها كأحدى الأدوات الاستثمارية الجديدة الناجحة المفضلة في التمويل الإسلامي في القضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل وتقليل البطالة، والتنمية الاقتصادية في أفغانستان.

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى نجاح الصكوك وقوتها وتفوقها في مجالات التنمية الاقتصادية في جميع البلاد التي اهتمت باستثمارها وإصدارها، سواء كانت إسلامية أم غير إسلامية، وأنها تعدُّ حالياً أحد أهم الأدوات

التمويلية المتنوعة التي تنتجها المؤسسات المالية الإسلامية القادرة على توفير جزء كبير من هذه المتطلبات، كما تظهر أهمية هذا الموضوع من الناحية العملية في الأمور الآتية:

- الدور الفعال والإيجابي الذي أثبتته صيغ التمويل الإسلامي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، والوصول بها إلى مستويات مقبولة وعالية، وعلى رأسها الصكوك الإسلامية وأنواعها.
- حاجة أفغانستان، والمجتمع الأفغاني و المستثمرين حالياً إلى إصدار الصكوك أداةً تمويليةً إسلاميةً ناجحةً للتنمية الاقتصادية ولتقليل الأزمات الاقتصادية. و أما من الناحية العلمية سيكون البحث أثراً علمياً للباحثين و الأكاديميين و يشجعهم إلى الكتابة و البحث الأكثر في مجال إصدار الصكوك في أفغانستان .

منهج الدراسة :

استخدم الباحث في هذا المقال المنهج الكيفي التحليلي لملائمته طبيعة الموضوع؛ حيث جمع البيانات من الكتب المعتمدة، والمقالات والمجلات، والتقارير الرسمية، والصفحات الرسمية التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الأفغانيتين، ثم قام بتحليل الموضوع كينياً. وقد قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، تطرق في أولها إلى عرض المفاهيم العامة مثل تعريف الصكوك، وفكرتها، ونشأتها، والضوابط الشرعية لتداولها، ومنافعها وأهدافها وأنواعها الشهيرة إجمالاً، أما المحور الثاني فقد تناول آلية إصدار الصكوك واستخداماتها، وتجربة ماليزيا في هذا المجال، وأخيراً تم التعرض بالتفصيل والتحليل إلى دور الصكوك الإسلامية أداةً تمويليةً إسلاميةً في التنمية الاقتصادية في أفغانستان، في أبعاد مختلفة، مثل تقليص عجز الموازنة العامة، وازدياد الناتج المحلي الرسمي، وتقليل الفقر والبطالة، ومنع موجات اللجوء، والآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا في أفغانستان، والتبعات الاقتصادية لانسحاب القوات الأجنبية منها، ثم النتائج والتوصيات وقائمة المراجع.

الدراسات السابقة:

كتب الباحثون في هذا المجال مقالات كثيرة، سيعرض الباحث بعضاً منها في هذا البحث ثم يذكر النقاط الفارقة بينها و بين هذه الدراسة، منها مقال لصالحية بوذريع عام 2021م (بوذريع، 2021)، ركزت الباحثة على إبراز أهمية توفير التمويل المناسب للمشاريع المستدامة، ووجدت أن الصكوك الخضراء أداة تمويلية جديدة مناسبة تهتم بالاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعياً، وكشفت عن دورها في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، حيث استطاعت ماليزيا من خلال إصدار الصكوك الخضراء أن تصبح دولة رائدة في التنمية المالية المستدامة، وذكرت كيف استخدمت ماليزيا هذه الصكوك لتحقيق التنمية المستدامة ومجالات استخدامها. ومنها رسالة ماجستير لمعرفة عنتر وعميرات بلال عام 2020م (عنتر، 2020)، تطرق الباحثان

إلى الجوانب المختلفة المتعلقة بالصكوك الإسلامية مع تسليط الضوء على أهميتها الكبيرة ودورها المهم في تمويل التنمية الاقتصادية؛ لأنها من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية الجديدة، وأنها من أدوات جذب المدخرات الحقيقية وتجميع الأموال اللازمة لتمويل مختلف المشاريع التنموية والحيوية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وبطرق مشروعة، وتطرقا إلى تجربة السودان أتمودجًا من خلال استعراض أهم الصكوك التي أصدرتها حكومة السودان وتقييمها وكيفية استخدامها، وذكرنا أن لها دورًا كبيرًا ومساهمة ملحوظة في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان، حيث أُصدرت أول صكوك في السودان باسم شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) عام 1999م، ثم تتطرقا إلى سبل تطبيق صناعة الصكوك في الجزائر في ضوء التجربة السودانية والاستفادة منها. ومنها مقال محمد لعناني عام 2020م (لعناني، 2020)، ركز الباحث في هذا المقال على بيان حقيقة الصكوك الإسلامية أداة استثمارية تُدرّ عوائد اقتصادية واجتماعية تساهم في تمويل الخدمات الصحية، وذكر دور الصكوك الإسلامية في دعم خدمات التحصين ضد الأوبئة والأمراض في البلدان الفقيرة وكذلك البلدان الغنية في هذه الآونة الأخيرة بعد تفشي وباء كورونا، وصرح بأن استثمار حصيلة هذه الصكوك بصيغة المراجعة يلعب دورًا مهمًا في تمويل خدمات التحصين من الأوبئة، من خلال العائد الذي لا يتأثر معدله بتقلبات أسعار الفائدة، واستكشف دور صكوك التحصين تجربة عالمية للصكوك الإسلامية في تمويل خدمات التحصين من الأوبئة. ومنها رسالة ماجستير لكريمة وسارة 2021م (بوبلال، 2021)، ركزت الباحثتان على دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة في ماليزيا في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال عرض واقع التنمية المستدامة في ماليزيا وحجم إصدارات الصكوك الخضراء التي بدأ العمل بها سنة 2017م وتم استخدامها في مجال الطاقات المتجددة والمشاريع الصديقة للبيئة، وقد ساهمت هذه الصكوك بماليزيا في إنجاز مشاريع متعددة، مثل صكوك المباني الخضراء، ومشروع صكوك اللقاح، وصكوك إحسان لتمويل البرامج التعليمية، بالإضافة إلى صكوك الطاقة الشمسية، وكذلك مساهمتها في الحد من الأمية، وزيادة فرص العمل والرفاهية في المجتمع. ومنها مقال محمد مبارك الهلالي عام 2021م (الهلالي، 2021)، تتطرق الباحث إلى بيان دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استقطاب الموارد من المصادر المختلفة واستخدامها في مشاريع التنمية المستدامة، وكذلك استكشف دور الصكوك في دعم الخطط التنموية وتوفير السيولة لتقليص العجز في الموازنة العامة. ومنها مقال لموارد، وفرج الله، وحسان عام 2022م (حمادي، 2022)، ركز الباحثون في هذا المقال على إبراز دور الصكوك الإسلامية الخضراء كأحد الأدوات المستجدة لتمويل المشروعات البيئية، عن طريق استقطاب الأموال وتوجيه استثمارها في المشروعات الاقتصادية الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعيًا، مع استكشاف التطورات ودراسة تفصيلية للصكوك الخضراء للتجربة الماليزية، وتوصلوا إلى نتيجة أن ماليزيا تعدُّ

من أهم البلدان الرائدة عالميًا في مجال الاستثمار الأخضر من خلال إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء ضمن صكوك الاستثمار المستدام والمسؤول (SRI) بهدف تمويل المشاريع الخضراء.

المحور الأول - حول الصكوك:

1. تعريف الصكوك:

الصكوك جمع صك، هي لفظ فارسي معرب، وفي اللغة: الضرب الشديد بالشيء العريض (ابن منظور: 1414)، وقيل: هو الضرب عامة بأي شيء كان، وصكه أي ضربه، ومنه قوله تعالى: ﴿فصكت وجهها﴾ [الذاريات: 29]^[29]، وقال الجوهري: "الصك في اللغة بمعنى الكتاب، وهو فارسي معرب، وجمعها أصك، وصكك، وصكوك" (الجوهري: 1987)، وقيل: "الكتاب الذي تكتب فيه المعاملات والتقارير" (هندة: 2021).

الصك في الاصطلاح: تعددت تعريفات الصكوك الإسلامية تبعًا لزاوية نظر مقترحيها، ولعل من أدق هذه التعريفات ما تقدمت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، حيث عرفت بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله، وتعرف هذه الصكوك بالصكوك الاستثمارية تمييزًا لها عن الأسهم و سندات القرض" (أيوبي، 2017، معيار رقم 17). وكذلك تعريف هيئة الأوراق المالية الماليزية للصكوك فهي عبارة عن: "وثيقة أو شهادة تمثل قيمة الأصل" (النظام المالي الإسلامي ترجمه كرسي سابك: 1435). ويستفاد من هذه التعريفات أن التصكيك في مجال الاقتصاد عمومًا يعتمد على تحويل قيمة الأصول إلى أوراق مالية يمكن تداولها في الأسواق، ويساعد ذلك المصارف والمنشآت المالية الأخرى على توفير سيولة لديها لتمويل مشاريعها التنموية، من هنا كانت فعاليتها في التنمية الاقتصادية؛ لاحتوائها على نشاط استثماري حقيقي في أرض الواقع، متميزًا عن الوثائق التقليدية التي أساسها الديون أو ما يعرف باستثمار وهمي.

فكرة الصكوك:

تقوم فكرة الصكوك على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقًا للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم". أي المشاركة في الربح والخسارة، وذلك على منوال الأسهم العادية في شركات المساهمة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار، حيث تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتطوير وتطرحها للاكتتاب العام

للمشاركين، ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والتداول والهبة والإرث ونحو ذلك من المعاملات في الأوراق المالية، وقد تكون الجهة المصدرة لهذه الصكوك أحد المصارف الإسلامية أو أي بيت تمويل إسلامي أو الحكومات" (محمد علي، 2014). ووجه الاشتراك بين الصكوك وأسهم الشركات المساهمة هي أن كلا منهما شركة تتكون بطريقة يحددها القانون، برأس مال مقسم إلى أجزاء متساوية، ويسمى كل منهما سهمًا أو صكًا ويكتتب فيه دون الحاجة إلى توفير الثقة الشخصية بين المكتتبين في الأسهم وذلك لتحقيق غرض معين. ووجه الاختلاف هو أن لصاحب السهم الحق في المشاركة في إدارة الشركة عن طريق انتخاب مجلس الإدارة، أما صاحب الصك فليس له حق المشاركة في الإدارة، فصاحب الصك ممول لمصدره وصاحب السهم شريك في المال، ولإنشاء إجراءات الصكوك بداية ونهاية، وليس للسهم وقت محدد لانتهائه.

نشأة الصكوك:

على الرغم من أن الصكوك تعرف بأنها أداة مالية إسلامية معاصرة إلا أن استخدامها بدأ في القرن الأول الهجري في عهد الخلافة الأموية (النظام المالي الإسلامي ترجمه كرسي سابق)، حيث روي في الموطأ للإمام مالك رحمه الله تعالى: "قال مالك: بَلَغَنِي، أَنَّ صُكُوكًا خَرَجَتْ لِلنَّاسِ فِي زَمَانِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مِنْ طَعَامِ الْجَارِ، فَتَبَايَعَ النَّاسُ تِلْكَ الصُّكُوكَ بَيْنَهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفُوها، فَدَخَلَ زَيْدٌ بِنْتُ ثَابِتٍ، وَرَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ لَهُ: أَتُحِلُّ بَيْعَ الرِّبَا يَا مَرْوَانُ؟ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، وَمَا ذَاكَ؟ قَالَا: هَذِهِ الصُّكُوكُ تَبَايَعَهَا النَّاسُ، ثُمَّ يَبِيعُونَهَا، قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفُوها، فَبَعَثَ مَرْوَانَ الْحَرَسَ يَتَّبِعُونَهَا، يَنْزِعُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ، وَيُرُدُّونَهَا إِلَى أَهْلِهَا" (الأصبحي المدني، 1412).

وفي رواية أخرى لمالك: "حدثنا أبو مُصْعَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أَتْبَاعُ الطَّعَامِ مِنَ الصُّكُوكِ يَكُونُ بِالْجَارِ، فَرُبَّمَا ابْتَعْتُ مِنْهُ بِدِينَارٍ وَنَصْفِ دِرْهَمٍ، فَأَعْطِي بِالنِّصْفِ الدَّرْهَمَ طَعَامًا، فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَعْطِ أَنْتَ دِرْهَمًا، وَخُذْ بِقِيَّتِهِ طَعَامًا" (الأصبحي المدني، 1412).

أما في العصر الحديث فيرجع سبب نشأة الصكوك الإسلامية إلى حاجة المجتمع الإسلامي الماسة إلى مصادر جديدة متطورة تمويلية مستمدة من الشريعة الإسلامية بديلاً عن الأسهم والسندات التي تقترب بفوائد ثابتة ومحددة، وتبرز نشأة الصكوك في النقاط الآتية، وهي:

1. ترجع نشأة الصكوك إلى عام 1983م، وذلك بعد أن اتضح لمسؤولي البنك المركزي الماليزي عزوف بنك إسلام ماليزيا - أول بنك إسلامي في ماليزيا - عن التصرف في السندات الحكومية أو سندات

- الخزانة؛ لأنها مخالفة لأصول الشريعة الإسلامية، لذا لجأ البنك المركزي الماليزي إلى إصدار شهادات استثمارية لا تحتوي في آلياتها على ربا (بدران، 2014).
2. وكذلك في عام 1983م صدر في تركيا نوع جديد من الصكوك الإسلامية وهي سندات المشاركة، وقد كانت مخصصة لتمويل جسر البسفور الثاني.
3. أصدر مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الرابعة المنعقدة في جدة عام 1988م قراراً يتضمن الضوابط الشرعية لسندات المقارضة، وورد في هذا القرار اقتراح تسمية هذه الأداة الاستثمارية بصكوك المقارضة (قرار مجمع الفقه الإسلامي، رقم 30). ولاجتناب إطالة الكلام لا أذكر كل القرار وإنما أكتفي بملخصه: "سندات المقارضة هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه، ويفضل تسمية هذه الأداة الاستثمارية بصكوك المقارضة" (قرار مجمع الفقه الإسلامي، رقم 30).
4. انتشر بعد ذلك التداول بالصكوك الإسلامية في البلاد الإسلامية، إلا أن بعض هذه الدول مازال لم تصدر الصكوك الإسلامية لأسباب مختلفة مثل أفغانستان وغيرها، وقد تميزت بعضها بالتوسع والتفوق والتنوع في مجال إصدار الصكوك والتداول بها، مثل ماليزيا التي تعدُّ السوق الأولى للصكوك الإسلامية. وكان أول إصدار للصكوك في ماليزيا عام 1995م لبناء محطة طاقة كهربائية بلغت تكلفتها 350 مليون دولار في ذلك الوقت (موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، <http://www.iifa-aifi.org/1713.html>)، وكذلك بدأت البحرين في إصدار صكوك الإجارة والسلم عام 2001م، ولم يقتصر استخدام الصكوك الإسلامية على مستوى البلاد الإسلامية، بل ظهر في بعض البلاد الأوروبية مثل ألمانيا وبريطانيا، ففي عام 2008م كانت الحكومة البريطانية أول حكومة غربية تصدر صكوكاً، تلتها اليابان وتايلاند (دور الصكوك الإسلامية في تقليص عجز الموازنة العامة، 2021).
5. وفي عام 2003م أصدر المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً شرعياً مفصلاً عن الصكوك (المعايير الشرعية، 2017).
6. ثم انتشر إصدار الصكوك في بلاد كثيرة إسلامية وغير إسلامية مثل: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية والبحرين، وقطر، وألمانيا، وبريطانيا.

7. وفي شهر يناير عام 2009م قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا بوصف هياكل الصكوك والتعريف بها وتوضيح المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الخدمات المالية بالنسبة للصكوك والمتطلبات التشغيلية المتعلقة بالتصكيك والصكوك، كما قام المجلس بمعالجة التعرض لمخاطر الصكوك، ومعالجة مخاوف مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى معالجة التعزيز الائتماني المقدم من المصدر، ومعالجة التعزيز الائتماني حسب هيكلته (الزعتري: 2010).

منافع الصكوك الإسلامية:

نقدم هنا باختصار شديد أهم منافع الصكوك الإسلامية في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، إذ تعدُّ من أفضل الصيغ والأدوات لتمويل المشاريع الكبيرة التي لا تطبقها جهة واحدة، وهي: أن الصكوك الإسلامية تفتح مجالاً كبيراً للمستثمرين الذين يريدون استثمار فائض أموالهم، ويرغبون في الوقت نفسه أن يستردوا أموالهم بسهولة عندما يحتاجون إليها؛ لأن المفروض في هذه الصكوك أن تكون لها سوق ثانوية تباع فيها الصكوك وتشتري، فكلما احتاج المستثمر إلى أمواله المستثمرة أو حتى إلى جزء منها، جاز له أن يبيع ما يملكه من صكوك أو بعضاً منها ويحصل على ثمنها الذي يمثل الأصل والربح جميعاً، إن كان المشروع كسب ربحاً، وتعدُّ بديلاً إسلامياً للسندات في النظام الرأسمالي، وهي تصدر مقابل أصول غالباً ما تكون أصول عقارية أو أصول أوراق مالية ذات عائد، وأنها تتيح الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، وكذلك إتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها، وأنها تلي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام، وأنها تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية؛ لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعدُّ عمليات خارج الميزانية، ولا تحتاج إلى تكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها، وكذلك تعدُّ الصكوك أداة تساعد على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق؛ لأنها تتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق، وتسهم في الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، وتعمل على تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك، من حيث أنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحافظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها؛ ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعاً (رامي، 2019).

أهداف الصكوك الإسلامية:

هناك غايات وراء إصدار الصكوك الإسلامية التي تعتمدها المؤسسات والدولة والجهات المصدرة لها، أهمها: توفير السيولة، وتنوع مصادر التمويل، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتقليل أخطار الائتمان، والدمج بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال، وكذلك تعدد مصدرًا تمويليًا من خارج الميزانية، وغيرها (رمزي، 2013).

أنواع الصكوك الإسلامية التي يمكن إصدارها وتطبيقها في أول وهلة:

تعد الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات التمويلية التي تتميز بالمرونة في تطبيقها ضمن العديد من المجالات الاقتصادية، وللصكوك أنواع كثيرة باعتبارها مختلفة، من جهة المصدر، وباعتبار التخصيص واستثمار حصيلتها، ومن جهة الصيغة وآجالها.

وسأكتفي بذكر أسمائها المعروفة فقط من دون شرح وتفصيل في هذا المقال، وهي صكوك الإجارة، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع، وصكوك المراجعة، وصكوك المشاركة، وصكوك المزارعة، وصكوك المساقاة، وصكوك المغارسة، وصكوك الوكالة. وهذه الأنواع من الصكوك الإسلامية هي التي ذكرت في المعايير الشرعية، خاصة معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وحددها بأربعة عشر نوعًا (علي، 2015).

وزيد عليها بعض أنواع الصكوك الجديدة المعاصرة التي أُصدرت تبعًا لظروف الواقع والضرورة، مثل صكوك التحسين والأوبئة، والصكوك الخضراء، وصكوك الكوارث الطبيعية وغيرها، فكلما ازدادت الأزمات الاقتصادية وتزايدت نسبة البطالة والفقر سُكتشف أنواع جديدة ومستحدثة للصكوك وفق القاعدة الشهيرة الفقهية (لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان).

المحور الثاني: آلية إصدار الصكوك الإسلامية:

تشكل عملية إصدار الصكوك الإسلامية النافذة التي يطل من خلالها المصدرون أو وكلاؤهم على المستثمرين، لذا لا بد أن تكون على درجة عالية من الدقة والإتقان وحسن الإخراج، وكذا ضرورة تقييم هذه المرحلة ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

أولاً: الهيكلة: إعداد التصور والهيكل التنظيمي الذي يمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك، ودراسة المسائل القانونية وتضمين ذلك في نشر الإصدار، وقد يتزامن ذلك مع وضع النظام أو اللائحة أو الاتفاقيات التي تحدد حقوق الجهات المختلفة ذات الصلة وصلاحياتها وواجباتها.

ثانياً: تمثيل حملة الصكوك المستثمرين: ويكون ذلك من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص (S.P.V) تسجل في مناطق ذات إعفاء ضريبي، وذلك لتمثيل المستثمرين في البحث عن علاقات الجهات المختلفة، وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي تغطي الوحدات المصدرة.

ثالثاً: طرح الصكوك للاكتتاب: وذلك بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك.

رابعاً: تسويق الصكوك: وإما أن يتم بالطرح مباشرة إلى الجمهور، أو أن يتم بيع الصكوك التي تمثل الموجودات إلى المستثمر الأول الذي يكون مصرفاً أو مجموعة من المصارف، وهو يقوم ببيعها وتسويقها إلى الجمهور.

خامساً: التعهد بتغطية الاكتتاب: حيث تسعى الجهة المصدرة للصكوك إلى تأمين تغطية كاملة من قبل مؤسسة مالية أخرى مستعدة لذلك التعهد الذي يتطلب منها توفير السيولة مقابل نصيب من الربح.

ولإجراءات عملية إصدار الصكوك مراحل وجهات معينة، تتشكل كل مرحلة من خطوات متداخلة ومتشابكة، هي:

1. مرحلة إصدار الصكوك، ولها خطوتان:

أولاً: يعيّن المنشئ الأصول التي يراد تصكيكها وذلك بحصر وتجميع ما لديه من الأموال المتنوعة في وعاء استثماري واحد ونقلها إلى S.P.V، وهو كيان مستقل يتم تأسيسه من قبل المنشئ بقرار من هيئة سوق المال وفقاً للشروط والإجراءات الخاصة.

ثانياً: تصكيك الأصول ثم بيعها: تقوم شركة S.P.V بإعادة تصنيف الأصول وتقسيمها إلى أجزاء أو وحدات تناسب وتلبي حاجات المستثمرين ورغباتهم، ثم تحويلها إلى صكوك وبيعها إلى المستثمرين.

2. مرحلة إدارة محفظة الصكوك: بعد أن يتم بيع الصكوك للمستثمرين تقوم شركة S.P.V بإدارة المحفظة نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار، بتجميع العوائد والمداديل الدورية الناتجة عن الأصول المصككة وتوزيعها على المستثمرين، كما تقوم بتوفير جميع الخدمات التي تحتاجها المحفظة.

3. مرحلة إطفاء الصكوك: وذلك بدفع قيم الصكوك المتفق عليها في التواريخ المحددة في نشرة الإصدار.

وتتعدد الجهات التي تشرف على عمليات إصدار الصكوك الإسلامية، فقد يكون القطاع العام كالدولة والمؤسسات الحكومية سواء كانت محلية أم إقليمية أو دولية، وقد يكون القطاع الخاص كالأشخاص

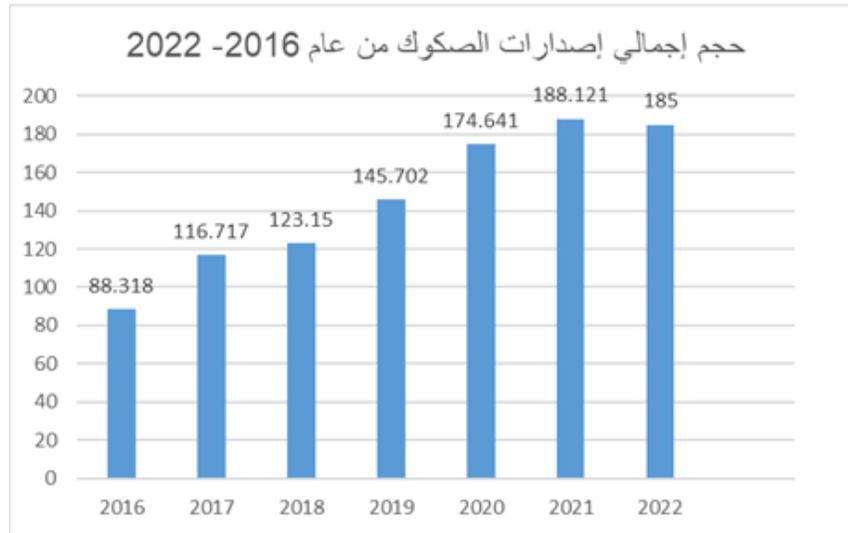
الطبيعيين المعنويين، وقد يكون القطاع الخيري كالجمعيات الخيرية والمؤسسات الوقفية التي لا تهدف تحقيق الربح (بن زيد، 2018).

استخدامات الصكوك الإسلامية:

يمكن استخدام الصكوك الإسلامية في مجالات كثيرة، على سبيل المثال في مجال البنوك الإسلامية، وفي مجال السوق المالي، وفي مجال تمويل المشاريع الحكومية وتمويل عجز الموازنة.

إجمالي إصدارات الصكوك من عام 2016 إلى عام 2022م:

بلغ إجمالي الصكوك المستحقة عالمياً عام 2022م 742.3 مليار دولار أمريكي، وبلغت إجمالي إصدارات الصكوك عام 2022م 185.0 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2021م كان إجمالي الصكوك المستحقة 695.1 مليار دولار أمريكي (sukuk report, 2023 Refinitive)، وبلغ حجم إجمالي إصدارات الصكوك العالمية (طويلة الأجل وقصيرها) 188.121 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، كما كان حجم إصدارها 174.641 مليار دولار أمريكي عام 2020م، وفي عام 2019م بلغ 145.702 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2018م بلغ حجم إصدارها 123.150 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2017م بلغ 116.717 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2016م بلغ حجم إصدارها 88.318 مليار دولار أمريكي (IIFM annual report of 2021). وتعد الدول الخمس الأولى من حيث إصدار الصكوك هي ماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وتركيا والكويت، وجميعها شكلت مجتمعة 90% من إجمالي الإصدارات في عام 2021م، بفضل عودة الإصدارات في كل من ماليزيا وإندونيسيا. أما العوامل المؤثرة في تقليل إصدارات الصكوك الإسلامية في السنوات الأخيرة فهي تراجع السيولة وزيادة تكلفتها، والحاجة الملحة إلى التمويل، والمعايير التنظيمية وجائحة كورونا وتفشيها. والشكل الآتي رقم (2) يبين حجم إجمالي إصدارات الصكوك بالمليار دولار أمريكي في الفترة (2021 - 2022):



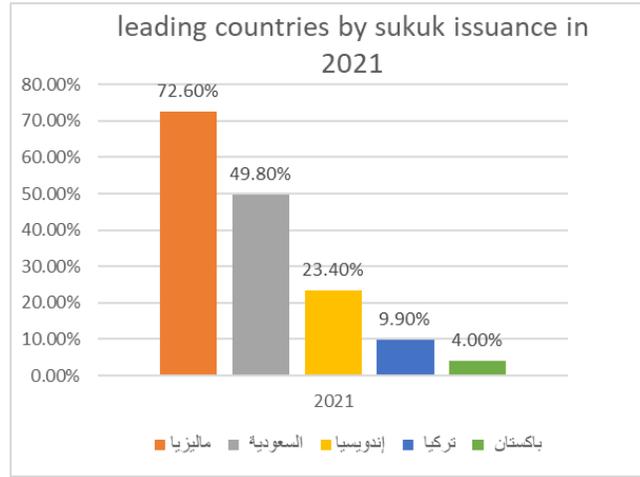
تجربة ماليزيا في مجال إصدار الصكوك الإسلامية :

باتت ماليزيا محط أنظار العالم الاقتصادي المتطور سواء بالنسبة إلى المستثمر المسلم أم المستثمر الأجنبي في صناعة الصكوك، بحيث تشغل القاعدة الأولى في تنمية البنية التحتية لجميع مستويات القطاعات الاقتصادية الخاصة منها والحكومية، كما أن دعم حكومة ماليزيا للتمويل الإسلامي يشجع المزيد من الشركات والمؤسسات المالية على اللجوء إلى سوق الصكوك من أجل الحصول على التمويل والاستمرار. وتعدُّ ماليزيا رائدة في مجال تمويل مشاريع البنى التحتية باستخدام الصكوك الإسلامية، بحيث تحتكر الإصدار العالمي للصكوك منذ سنوات، فحسب الجدول رقم (3) يشكل حجم إصدارات ماليزيا ما بين سنتي 2016 و2021م أكبر إحصائية إصدارات الصكوك في العالم وهو ما يعادل حوالي 48% من إجمالي الإصدار العالمي.

السنوات	2021	2020	2019	2018	2017	2016
حجم إجمالي الإصدار العالمي	147.4	148.4	162	123.2	116.7	88
نسبة إصدار ماليزيا	37.5	%45	%47	%41	%51	41.1

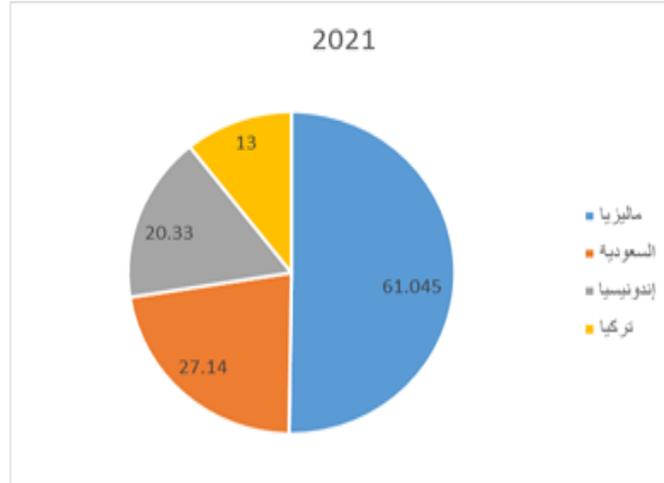
(العربي الجديد 20 يوليو 2017)، (الرأية، 10 مارس 2021).

وكذلك كانت ماليزيا الرائدة سنة 2021 في مجال إصدار الصكوك، حيث حازت المرتبة الأولى بإصدار 72.6% من الصكوك في هذا العام، تلتها السعودية بإصدار 49.8%، ثم إندونيسيا بإصدار 23.4%، ثم تركيا بإصدار 9.9%، وباكستان بإصدار نسبة 4.0% من الصكوك الدولية. والشكل الآتي رقم (4) يبين الدول الرائدة في إصدار الصكوك سنة 2021، التي على رأسها ماليزيا:



المراجع: ريفينيتيف (Refinitive)، الشرق الأوسط، بيانات صحفية 1 سبتمبر، 2022.

وفي مجال إصدارات الصكوك المحلية كذلك حافظت ماليزيا على أكبر حصة من حيث الحجم والقيمة، ولا تزال أكبر مصدر للصكوك محلياً بنسبة 44.01% (61.045 مليار دولار أمريكي). وقد بدأت دول مثل مملكة البحرين وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وباكستان وقطر وتركيا تبرز كرواد محتملين في مجال إصدارات الصكوك المحلية، وبجانب ماليزيا، أصبحت سوق الصكوك المحلية نشطة في عدد من البلاد الأخرى مثل البحرين والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وتركيا وبعض البلاد الأخرى، والرسم البياني الآتي رقم (5) يبين حجم إصدار الصكوك في البلاد الرائدة عام 2021م:



.Source: IIFM annual sukuk report 2022

وفي الفترة من 2001-2021م استمرت ماليزيا في الحفاظ على مركزها الأول في إصدارات الصكوك بإصدارات محلية ودولية مجتمعة بحوالي 877 مليار دولار أمريكي، تليها السعودية بـ 216.755 مليار دولار أمريكي، وإندونيسيا بـ 148.295 مليار دولار أمريكي، والإمارات المتحدة العربية بـ 102.195 مليار دولار أمريكي، وتركيا بـ 84.692 مليار دولار أمريكي، إلا أن ماليزيا تواصل صدارتها، نظرًا لقوة سوق رأس المال لديها إضافة إلى عوامل أخرى كفلت لها الحفاظ على ريادتها على نظيراتها في آسيا ودول المجلس التعاوني الخليجي (GCC)، وعلى الرغم من ذلك، أدت الزيادة في الإصدارات في البحرين والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا وغيرها إلى انخفاض حصة ماليزيا في سوق الصكوك العالمية في السنوات الأخيرة.

المحور الثالث: دور الصكوك في التنمية الاقتصادية في أفغانستان:

منها دورها في تقليص عجز الموازنة العامة التي تعدُّ من أكبر المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي يواجهها اقتصاد العديد من دول العالم خاصة الدول الإسلامية، حيث ينتج عن هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد يؤدي اتساع عجز الموازنة العامة إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، وبالمقابل نجد أن الوضع التوازني للموازنة العامة يساعد الدول على النهوض بمستويات اقتصاداتها، وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع. ومعنى عجز الموازنة: زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة، بحيث لا تستطيع الإيرادات مجارة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة، فالنفقات هي التي تحدد غالب حجم العجز، ولما كان العجز يتعرف عليه في العادة وقت إعداد الموازنة وقبل البدء في التنفيذ، فإن الحكومة تعمل بداية على علاجه إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات، فإن لم تستطع ذلك أو غير

راغبة فيه، فإن العجز يعالج بالغير، وأسباب العجز غالبًا هي التضخم أو تزايد أعباء الدين العام، لذا للصكوك دور كبير في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، باعتبارها أداة لتمويل العجز في الموازنة العامة بطريقة شرعية بدلاً من التمويل التقليدي الذي يعتمد على الربا، لما لها من القدرة على توفير السيولة الكافية التي تحتاجها الدولة لتوسيع قاعدة المشاريع و تطويرها (ساسي سهير، 2021م). ويمكن لأفغانستان من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها في سبيل دفع عجلة التنمية، وذلك لأنها تمكن من إدارة السيولة، وتعبئة الموارد المالية، وتمويل عجز الميزانية، وتقليل نسبة الفقر والبطالة، وتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية، وتحقيق التنمية الاجتماعية.

تطورات وضعية الموازنة العامة لأفغانستان 2010-2021م:

هذا ما سيوضحه الباحث وبيان العجز الذي عانته أفغانستان خلال الفترة 2010-2021م مع مساندة دول العالم لا سيما أمريكا ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الجدول الآتي:

الجدول (6) وضعية الميزانية العامة لدولة أفغانستان، وإجمالي الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة (2010-2021م):

الوحدة: (مليار روبية أفغاني)

السنة	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	رصيد الميزانية
2010	93.26%	63,619	197.5 مليار
2011	95.61%	71,120	215.9 مليار
2012	95.54%	92,976	241.6 مليار
2013	86.55%	84 مليار	354.077 مليار
2014	90.41%	109,33	428.378 مليار
2015	80.99%	119 مليار	457.8 مليار
2016	82.97%	125,513.00	461.7 مليار
2017	90%	169	429 مليار
2018	94%	189	360 مليار
2019	95%	208	339 مليار
2020	96%	208 مليار	428 مليار
2021	90%	241	456 مليار

حوالي 40 في المئة من ميزانية أفغانستان تأتي عن طريق المساعدات الخارجية والاقتراض من الدول الأخرى على مدى عشر سنوات، وهي تواجه تخفيضات في الميزانية كل عام، يوضح الجدول أن نفقات أفغانستان أكبر بالنسبة من عائداتها المحلية، وهذا أحد أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية. الجدول رقم (7) يبرز ضعف الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، والدخل الفردي، وعدد السكان، مع أن عدد السكان في أفغانستان أقل بالنسبة إلى بعض البلاد الإسلامية إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الرسمي وكذلك الدخل الفردي ضعيف للغاية.

العام	الناتج المحلي الإجمالي الرسمي (مليار أفغاني)	دخل الفرد (بالدولار الأمريكي)	عدد السكان التقريبي (مليون)
2010	59,67	350	26
2011	61,47	380	26,2
2012	96,72	400	26,5
2013	1,133	643	27
2014	1,151	632	27,5
2015	1,205	620	28,5
2016	1,300	611	29,2
2017	1,403	608	29,9
2018	1,520	612	31,6
2019	1,651	630	32,6
2020	1,661	520	32,9
2021	1,776	350	34,3

يوضح الجدول أعلاه أنه في هذه السنوات المذكورة، كان الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الدخل الفردي في أفغانستان متقلبا، وقلة الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي على الرغم من قلة عدد سكانها يعدُّ أحد الأسباب الرئيسة للضعف المالي للبلد، الذي يحتاج إلى تعزيز مالي ونمو وتنمية.

الجدول رقم (8) يوضح معدل الفقر والبطالة وكثرة إحصائيات اللجوء إلى البلاد الأخرى، وبيّنت أنها وصلت لحد لا يمكن تصوره في هذه السنوات، وهذه الإحصائيات تظهر ضعف الاقتصاد والأزمة المالية.

إحصاءات اللجوء (مليون)	معدل البطالة	معدل الفقر	العام
2,900000	7.8	35,8	2010
3.000000	7.9	35,8	2011
2,700000	7.9	35,8	2012
2,600000	8.5	39,1	2013
2,600000	8.7	39,1	2014
2,700000	8.9	40	2015
2,800000	8.8	55	2016
3,000000	8.8	54.5	2017
3,000000	11.1	42	2018
2,900000	11.1	47.3	2019
3,000000	11.1	47.3	2020
3,200000	13.2	55	2021

(كم عدد اللاجئين الأفغان هناك وإلى أين يتجهون؟ بي بي الفارسية، 26 جون 2020، العين: الفارسي، 2021/12/22)

الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا في أفغانستان:

نما الاقتصاد الأفغاني بنحو 2.9 بالمئة عام 2019م، على الرغم من التحديات الاقتصادية وتراجع المساعدات الخارجية. خلال الأزمة المالية العالمية 2007-2008م، لم يتأثر الاقتصاد الأفغاني تأثيراً كبيراً؛ لأنه كان يعتمد بشكل أساسي على المساعدات، وحتى التقلبات والصدمات في سوق النفط العالمية لم يكن لها تأثير كبير على الاقتصاد الأفغاني مثل دول أخرى في العالم، لكن تفشي فيروس كورونا كان له آثار سلبية على جميع الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية والصحية في أفغانستان. كان عام 2020م عامًا حاسماً ليس فقط لأفغانستان بل لجميع دول العالم، أوقع انتشار فيروس كورونا مطلع 2020م بالاقتصاد

الأفغاني والعالمي في أزمة جديدة على الرغم من أن جزءاً كبيراً من اقتصاد البلد (أفغانستان) يعتمد على المساعدات الخارجية، إلا أن فيروس كورونا كان له تأثير سلبي على متغيرات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وكان لانتشار فيروس كورونا على مستوى الاقتصاد الكلي تأثيرات سلبية على متغيرات مثل البطالة والفقر وتراجع التجارة وتراجع الدخل القومي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الدخل الفردي وتراجع الاستثمار، وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، كان لها تأثير سلبي على القوة الشرائية المعيشية للأسر، وتراجع نشاط القطاع الخاص الصغير. فلماذا في عام 2020م، وبسبب تفشي فيروس كورونا والتحديات السياسية والأمنية، بلغ النمو الاقتصادي للبلد 5.5 بالمئة. «جريدة هشت صبح - الثامنة صباحاً -: رواية الأمس، مرآة اليوم، بشارة الغد، مؤرخ: 28 جدي 1400» (فرهنمد، 2022).

التبعات الاقتصادية لانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان:

اقتصاد أفغانستان في الواقع اقتصاد استهلاكي يعتمد على المساعدات الخارجية، لذا فإن انسحاب القوات الأجنبية من البلد كان له بلا شك آثار سلبية على الاقتصاد، ومع انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان وسقوط النظام الجمهوري توقفت المساعدات المالية، وأدى انسحاب القوات الأجنبية ووقف المساعدات الدولية أكثر من أي وقت مضى إلى إغراق أفغانستان في أزمة اقتصادية وإنسانية. وأفضت التحديات السياسية والاقتصادية الحالية والحرب الداخلية إلى عدم ثقة الأفغانين بالمستقبل، وزاد ذلك من الضغط النفسي على الأفراد والمجتمع في عدم اليقين بشأن مستقبلهم ومستقبل جيلهم، لذلك من الوجهة الاقتصادية عندما يتضاءل الأمل في المستقبل يكون له بالتأكيد تأثير سلبي على الاستثمارات والتنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، انخفض الإنتاج مع قطع المساعدات المالية وانخفاض الاستثمار في البلد. خلال عام 2021م حوالي 1400 من المستثمرين أخرجوا ثرواتهم التي تبلغ ما يقرب من 2 مليار دولار إلى تركيا للاستثمار فيها وكذلك إلى بلاد أخرى كإيران وباكستان وغيرها. ومن ناحية أخرى، بعد سقوط النظام الجمهوري، بدأ عدد كبير من الأفغانين (عدد اللاجئيين الأفغانين وصل إلى أكثر من 3 مليون في العالم) بالهجرة بطريقة غير قانونية إلى دول غربية وأوروبية من أجل تحقيق مستقبل أفضل والتمتع بالحقوق الإنسانية العالمية وعددهم يزداد كل يوم. وكذلك ذكر في تقرير صندوق النقد الدولي إنه بحلول عام 2021م، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان بنسبة 30 في المئة، وأدى تراجع الإنتاج إلى إغراق اقتصاد البلد في أزمة اقتصادية وإنسانية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانخفاض القيمة النقدية، وزيادة العجز التجاري، وانخفاض الدخل الفردي، وأدى في النهاية إلى انتشار الهجرة واللجوء والأزمة الاقتصادية (فرهنمد، 2022).

معوقات وصعوبات عملية إصدار الصكوك الإسلامية في أفغانستان:

هناك معوقات عديدة تواجهها عمليات إصدار الصكوك في أفغانستان، أهمها ما يأتي:

1. المعوقات الاقتصادية: هي عبارة عن قضية الضمانات المرتبطة بتلك الصكوك، حيث يصر الجدل حولها من حيث ضمان رأس المال والخوف الذي يرافق ذلك في ظل التوقعات الاقتصادية السلبية وارتباطها بالخسائر التي قد تترتب على ذلك، ومن ثم فإن إصدار الصكوك يحتاج إلى بيئة استثمارية مستقرة، خاصة أن مجال استخدامها يتطلب وجود مشاريع طويلة الأجل.
2. المعوقات التنظيمية: تفتقر الصكوك الإسلامية لمؤسسات البنية التحتية، مثل أنظمة التداول والتسوية ومؤسسات تقييم الإصدارات، بالإضافة إلى افتقارها لمفهوم الهندسة المالية الإسلامية، كما يشكل غياب التثقيف وتدريب العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية تحديًا كبيرًا، ويعدُّ النقص في العمالة المدربة عائقًا كبيرًا يحول دون النمو والتوسع في هذه الصناعة المالية من عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل.
3. المعوقات القانونية والتشريعية: مما لا شك أن عدم وجود الإطار التشريعي والقانوني يؤدي إلى تخوف المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية وقلة توجهها إلى إصدار الصكوك الإسلامية؛ لعدم وجود القواعد القانونية لعملية التصكيك التمويلية، وهذا بدوره يفرضي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار في مجالات الصكوك الإسلامية المختلفة، ولهذا الأثر دور كبير في تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمستثمرين، بناء على ذلك فإن عدم توفر الشروط التشريعية والقانونية في الصكوك تهدد عملية الإصدار وتؤدي إلى فقد الثقة فيها، ومن ثم إضعاف الثقة بالصيرفة الإسلامية.
4. المعوقات العلمية: من أهم معوقات إصدار الصكوك في أفغانستان قلة المتخصصين والخبراء والعلماء في مجال الصكوك وإصدارها؛ لأن الظاهرة لا تعمل بدون خبراء وفهم مسبق.

دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية في أفغانستان:

لا شك أن المشروعات الاقتصادية تحظى باهتمام عالمي نظرًا لما تقدمه من خدمات اجتماعية واقتصادية، وقد سعت جميع الجهات الخاصة والعامة إلى توفير البيئة التمويلية المناسبة لهذه المشاريع كي تنمو وتزدهر، كما أنها تعدُّ الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد والمجتمع، وكذلك تعدُّ المشاريع الاقتصادية والإنتاجية متطلبًا من المتطلبات الاقتصادية المعاصرة على مستوى الاقتصاد الوطني، لكنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة تعجز عنها قدرات الأفراد وحدها، الأمر الذي يتطلب إيجاد تجمعات اقتصادية تقوم

على أسس وضوابط شرعية تتناسب مع الواقع الاقتصادي. وهناك طرق مختلفة لتمويل المشروعات على المستوى الكلي كالتمويل بالضرائب؛ لأنها من أهم مصادر إيرادات الدولة في العصر الحديث، والتمويل بالدين العام، والتمويل بالإصدار النقدي الجديد، ومنها إصدار الصكوك الإسلامية خاصة في الدول المتخلفة أو النامية كأفغانستان؛ لأنها وسيلة ناجحة لجذب المدخرات، وتجميع الأموال اللازمة لتمويل المشروعات في مختلف الوجوه النافعة التي تخدم الاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد.

النتائج:

وبعد دراسة الموضوع توصل الباحث إلى أن الصكوك من أدوات التمويل الإسلامي، تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام، كما تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وأن هناك آلية محددة لإصدار الصكوك تنظم وفق أحوال وظروف كل دولة وفي ضوء المبادئ الشرعية. وأن إصدارها وتداولها يتزايد في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وفي الآونة الأخيرة، تعدُّ هذه الدول الخمس الأكثر تقدماً ونجاحاً في العالم من حيث إصدار الصكوك وتداولها وهي: ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، وإندونيسيا، وتركيا، والكويت، وعلى مقدمتها ماليزيا، إلا أن تفشي فيروس كورونا ساهم في إبطاء إصدار الصكوك في العالم، ومع ذلك، أصدرت ماليزيا ودول إسلامية أخرى أنواعاً جديدة من الصكوك في هذه الفترة الخطيرة. وتوصل الباحث إلى أن التجربة الماليزية في إصدار الصكوك والاستثمار فيها هي أفضل وأنجح تجربة، وقد أدى ذلك إلى النمو الاقتصادي لماليزيا. من ناحية أخرى، فإن إصدار الصكوك والاستثمار فيها يسد عجز الميزانية العامة، ويقضي على الفقر، ويقلل من البطالة، ويضعف الناتج المحلي الإجمالي، والدخل الفردي، نتيجة لذلك، لها مجالات استخدام متعددة تعزز النمو الاقتصادي والتنمية المالية في البلاد، وتعاني أفغانستان من جميع هذه الجوانب، فلذا يقترح الباحث إصدار الصكوك في أفغانستان حتى تكون سبباً للتنمية الاقتصادية وحل المشاكل المالية، وتطوير البنية التحتية، والقضاء على الفقر والبطالة. كما وجد الباحث أن العلماء والمتخصصين وذوي الخبرة وغيرهم بحاجة إلى إعداد آلية لإصدار الصكوك وتداولها؛ لذا يجب على أفغانستان أولاً أن تدرّب أصحاب المعرفة والخبرة، وأن توفر الأرضية لآلية واضحة، ثم تقرر إصدار الصكوك واستثمارها.

قائمة المصادر والمراجع:

References :

- AAIOFI (2017) Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, Sharia Standards for Islamic Financial Institutions, Standard No.(17) .
- Abdel Aziz Taiba, and Ali Amrawi (2017), Islamic Sukuk and their role in financing economic development – the Malaysian experience, National Forum on Islamic Sukuk as a Suitable Financing Alternative, Djilali University Bounaama, Algeria.
- Al-Ghad's main page on 10/30/2021.
- Al-Hilali, Muhammad Mubarak Abdul Qadir (2021), The Role of Islamic Sukuk in Achieving Sustainable Development Goals – Sudan's Experience –, Al-Nilein University, Sudan, Al-Hakamah Journal for Social Studies, Volume 9, Issue 1.
- Ali, Ahmed Shaaban Muhammad (2014), Sukuk and their role in achieving economic development, Alexandria: University Education House for Publishing and Distribution.
- Al-Jawhari, Abu Nasr Ismail bin Hammad (1987), Al-Sihah, the Crown of Language and the Arabic Sahih. Hammadi, et al. (2022), Study of the Malaysian Experience in Adopting Green Sukuk as a Mechanism for Transitioning to a Green Economy, Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies, Volume 9, Issue 1.
- Al-Zuatari, Ala- u-ddin (2010), scientific paper entitled: Islamic Sukuk: Challenges, Development, International Practices, presented to the workshop in Amman, Jordan, 18-19/7/2010, p. 13.
- Antar, Maarif, and others (2020), an analytical study of Islamic sukuk and their role in financing economic development – Sudan as a model –, Master's thesis, Mohamed Bashir Al-Ibrahimi University – Bordj Bou Arreridj, Algeria.
- Badran, Ahmed Jaber (2014), Sukuk as a financing instruments between theory and practice, Contemporary Muslim Magazine, Volume 38, Issue 152.
- Bin Zaid, Rabia (2018), Islamic Sukuk as an economic financing instruments and the extent to which it can be used in Algeria, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Ouargla University.

- Boublal, Karima, and Awati, Sarah (2021), The Role of Green Sukuk in Financing Sustainable Development - The Malaysian Experience as a Model, Algeria, Abdelhafid Boussouf Mila University Center, Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economic and Commercial Sciences.
- Boudhrea, Saliha (2021), Promoting and supporting sustainable development in the Islamic economy by moving towards green sukuk - the Malaysian experience as a model -, North African Economics Journal, Volume 17, Issue 27.
- Bouqana, Marwa (2021), The Role of Islamic Sukuk in Reducing the Public Budget Deficit, a Case Study of Sudan for the Period 2000-2018, Master's Thesis, Abdelhafid Boualsouf Mila University Center, Institute of Economic, Commercial and Management Sciences.
- Council of the International Islamic Fiqh Academy (2012), Organization of the Islamic Conference, Sharjah, United Arab Emirates, Resolution 188.(20/03)
- East Economy with Bloomberg, January 20, 2022.
- Economy of Afghanistan, from 2001 to 2021, Muhammad Akbar Farhanmad, University Professor.
- Hinda, Zamoli (2021), an analytical study of the reality of sukuk at the international level - the Malaysian experience as a model -, Al- arabi Al- Tebesi University, Tebessieh, Journal of Studies in Economics and Business Administration, Volume 4, Issue 1.
- Hosni, Muhammad (2021) Sustainable Development - Concept and Characteristics, published on the website (<http://www.research.com/2019/sustainable-development.html>, date: 08/2021.
- How many Afghan refugees are there and where are they going? BBC Persian, June 26, 2020, Al Ain: Persian, 12/22/2021.
- Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Ali (1414), Lisan al-Arab, Beirut: Dar Sader.
- IIFM annual report of 2021 . Islamic Financial System Principles and Practices, translated by the SABIC Chair for Islamic Financial Market Studies, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, p. 442, p. 444.
- Laanani Muhammad, and Houfani Asmaa (2020), The role of Islamic sukuk in financing immunization services from epidemics - immunization sukuks as a model -, Journal of Research and Applications in Islamic Finance, Volume 4, Issue 2, pp. 129-147.

- Majdy, Howaida (2018), Green Sukuk in Malaysia, Al Watan Newspaper, June 20.
- Malik bin Anas, (1412), Al-Muwatta', edited by: Bashar Awad Ma'rouf and Mahmoud Khalil, Publisher: Beirut, Al-Resala Foundation, Lebanon.
- Rami, Muhammad Kamal (2019), Islamic Sukuk and their contemporary applications as an alternative to traditional bonds, 1st edition.
- Ramzi, Mahmoud (2013), Islamic Sukuk in Light of Banking Transactions in Capitalism, Islam, and the Secrets of Sukuks in Egypt and the World, Alexandria: Manshaet Al Maaref. Refinitive sukuk report, 2023 .
- Resolution No.: 30 (3/4), and Muqaradah bonds are based on the mudharaba, Journal of the Islamic Jurisprudence Academy, Issue 4, Part 3, p. 1809.
- Sassi, et al. (2021), The Role of Islamic Sukuk in Financing the State's General Budget Deficit, an Experimental Case Study (Sudan and Malaysia), Mohamed Boudiaf University in M'sila, Algeria.
- The official website of the International Islamic Fiqh Academy
<http://www.iifaaifi.org/1713.html><https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/gdp-per-capita>
- United Nations Report, 04/18/2023 <https://news.un.org/ar/story/2023/04/1119737>.